

ويجب الارش في ماله رجل تزوج ام ولده لا يصح والا
 يعق عليه رجل راد ان يتزوج امرأة فاحبت امرأة
 الى ارضعتها فان وقع قلبه انها صادقة في مقالها
 فالاولى والا فضل ترك النكاح معها والاعتزاز واجب
 وان لم يشهد قلبه على شيء فلا باس بان يتزوجها وهل
 هذه الواقعة وقع في عهد صاحب الشريعة صلوات الله عليه
 فقال فرقه بكيف وقد قيل يست بدل خود زنده و بدان
 عدكند وان افناك الناس و افتوك رجله امران زينب
 وام كلثوم ولكلا احص منهن ولدان فارضعت اجنبية
 ابن زينب و له من المرصعة الاجنبية ابنة قبل هذا الولد
 الذي اللبن منه يتلانة ابطن وارضعت ابنة من المرصعة
 ابنة ام كلثوم لا يجوز النكاح بين ابن زينب الذي ارضعت
 الاجنبية وبين ابنة ام كلثوم التي ارضعت ابنت الاجنبية
 لانها ابنة اخته من الرضاعة وهو خالها ولو ارضعت
 الاجنبية ابنة زينب و ابن ام كلثوم يجوز النكاح اولادها
 مع اولاد الاجنبية الذين كانوا قبل هذا لانه لا رضاع
 بينهما ولو تزوج امرأة ثم شهدت امران انها اخته من الرضاعة

لا يفرق بينهما بشهادتهما والتمتة ان يفارقتها وان وقع في
 قلب الزوج ان المرأة الشاذة صادقة في مقالها لا يجل له
 ان يدخل بها **الباب السادس** رجل جارية فاراد ان يتزوجها
 ويجعل قيمتها مائة قال القاضي الامام الزاهد شيخ الاسلام
 ابو المعالي يعنفها ثم يتزوجها عليه رجل تزوج امرأة غلام
 معلوم ودخل بها وجعل عقارها من المهر وعقد قبالة به
 فانت المرأة ويدعي ورثتها ان العقار مدية وادعي الزوج
 انه جعلت مائة من المهر قال القاضي الامام شيخ الاسلام
 القول قول الزوج مع عينه ولا يصدق الورثة على عوي
 الهبة الابينة ولهم الجبران شاؤا اخذوه بما قال الزوج
 وان شاؤا ردوه وطلبوا نصيبهم من المهر رجل تزوج
 امرأة بالف ثم تزوجها بالفين قال القاضي الامام مالك
 الملوك ابو العلاء الناصح على قياس قول ابي حنيفة ومجرب
 يلزمه المهران وهما من هذا بمنزلة الزيادة في المهر وعلى قياس
 قول ابو يوسف لا يلزمه المهر الثاني لان البضع مملوك للزوج
 بالمهر الاول فلا يحتاج الى الثاني لان النكاح لا يتم الفسخ
 هكذا ذكر القاضي العبد البزدوي في شرح المبسوط